

التحديات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الإفريقي إلى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية
(2010-2020)

Asymmetric security threats from the African Sahel region to the Maghreb:
a case study of illegal immigration(2010-2020)



صاغور هشام

جامعة غليزان(الجزائر)

shichem@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/05/22

تاريخ الإرسال: 2023/03/10

ملخص:

يعالج هذا المقال، إحدى التحديات الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي وهي الهجرة غير الشرعية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي ، وذلك بالتطرق إلى إعطاء مفاهيم عامة حول هذه الظاهرة وتطرق إلى النظريات المفسرة لها، بالإضافة إلى واقع الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي حيث نركز بتحليل الأبعاد هذه الظاهرة المتزايدة وانعكاساتها على الأمن المغربي مع التركيز على الجزائر ، وذلك بتسليط الضوء على التشريعات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة التي لها تداعيات سلبية على امن دول المغرب العربي وخاصة الجزائر التي أصبحت مقصد جل المهاجرين من إفريقيا الساحل والصحراء باعتبارها احد أهم أقاليم عبور نحو أوروبا.

الكلمات المفتاحية:

التحديات، الساحل الإفريقي، التشريعات، الهجرة غير الشرعية، المغرب العربي.

Abstract:

This article Treat one of the Security Challenges Facing The Arab Maghreb Countries, Is The Illegal immigration coming From The African Sahel Region, by Giving General Concepts about This Phenomenon And the Theories That Explain it, in Addition to The Reality of illegal Migration From The African Coast, This Phenomenon and its Reflections for Maghreb Security with a Focus on Algeria, by Highlighting The Legislation adopted by the Algerian This Phenomenon which has Negative Repercussions on The Security Of The Maghreb Countries, Especially Algeria, which became The Destination of most Migrants From Africa, the Sahel and Sahara as one of the Most Important Regions of Transit Towards Europe .

Key words:

Threats, the African coast, legislation, illegal immigration, the Arab Maghreb.

تشكل الدول المغاربية مصدرا للهجرة غير الشرعية نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها حيث تزداد نسب البطالة وتقل البدائل والفرص لتحسين الأوضاع أمام فئات مهمة من المجتمع وخاصة فئة الشباب ما يجعل خيار ركوب قوارب الهجرة السرية رغم كونه مغامرة غير محسوبة العواقب أمر وارد كما تشكل الدول المغاربية نقاط عبور للمهاجرين القادمين من الدول الصحراوية خاصة دول الساحل ودول جنوب الصحراء وما يشكله هذا الأمر من أعباء اجتماعية واقتصادية على الدول المغاربية، كما يحمل معه تهديدات خاصة ما تعلق الأمر بنقل الأمراض، المخدرات، انتشار الجريمة وغيرها من الأمور السلبية هذه الظاهرة المتمثلة في تعاظم حركة الهجرة الإفريقية نحو وعبر المنطقة المغاربية، ورغم تضارب الإحصاءات الدقيقة فهي تشكل تحديا آمنا للدول المغاربية

ومن خلال ما ذكر فإن هذه الدراسة تطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تأثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن واستقرار الدول المغاربية وما هي سبل المواجهة؟. وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية: - ما مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟، - ماهية الأسباب الفعلية لتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟، - كيف انعكست ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي للدول المغاربية؟، - هل استطاعت التشريعات الوطنية المغاربية من الحد من تزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات الآتية: - كلما قلت مؤشرات العدالة الاجتماعية لدول المنبع كلما تناقصت وتيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وجب الاهتمام بالجوانب التنموية بالموازاة بالاهتمامات الأمنية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، - تعتبر التشريعات الوطنية لدول المغرب العربي رادعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، الترتيبات الأمنية المتخذة للدول المغاربية نجحت في التقليل من خطر الهجرة غير الشرعية. وللإجابة على هذه التساؤلات ومقترح الفرضيات، فإننا سنتناول العناصر أدناه وفق الخطة التالية: المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية، المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية، المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي نحو المنطقة المغاربية، المطلب الرابع: التشريعات المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الجزائر نموذجا).

المطلب الأول

مفهوم الهجرة غير الشرعية

قبل التطرق إلى مفهوم مصطلح الهجرة غير الشرعية فلا بد من التفرقة بين المعنيين هما: *émigration* و *immigration* فالمصطلح الأول يمكن ترجمته إلى الهجرة، هو انتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر. أما المصطلح الثاني، و الذي يمكن ترجمته إلى مصطلح الغربة، يعني التواجد والعيش في البلد المُستقبل، إذن

فالهجرة إذن تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد الاستقبال، و تكون غربة في بلد مُستَقْبِل، فيكون المنتقل مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مغتربا في بلد مُستقبل له¹.

لقد عرفت الهجرة قديما وكانت تتميز بالانسيابية تبعا لأغراض، وكانت تتسم بالإنسانية، فمن هجرة إلى اكتشاف ارض جديدة، إلى هجرة للتبادل الحضاري والثقافي والاجتماعي، ثم إلى هجرة قسرية نتيجة لأوضاع إنسانية كالزلازل والفيضانات، أو نتيجة الحروب بين القبائل والإمارات، لكنها في المجمل كانت تتسم بالبساطة، فلم تعكس هذه الحركة في التنقل إلى ظهور مشاكل وليس فيها أي تعقيدات متعلقة بجواز سفر أو الإقامة والجنسية أو غيرها من الإجراءات الحالية.

هناك من يعرف "الهجرة" على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، أو جزء من الحركة العامة للسكان، على شكل تنقلهم من مكان لآخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، أما "الهجرة غير الشرعية" فتعرف على أنها انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى مكان آخر، بطرق سرية مختلفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا².

ينبغي الإشارة هنا إلى أن تسميات عدة تطلق على هذه الظاهرة منها مصطلح الهجرة غير الشرعية الذي يتوافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية و كلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود و باعتبار أنها تتم خفية عن أعين حراس الحدود فهي تسمى أيضا بالهجرة السرية فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل إلى الدولة المقصودة و يعيش فيها خلسة.

و لكن هذه التسميات مع تعددها فإن المنظمات الدولية خاصة غير الحكومية على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها نظرا لكون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه " لكل فرد حرية التنقل و اختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"³.

¹ - عقوبي ميلود، "قراءة ابستمولوجية لمفهوم الهجرة غير الشرعية وأثره في تفسير الظاهرة سوسيوسياسية"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أبريل 2017، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان، 2017، ص 03.

² - دوبي بنونة جمال، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والاسباب"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، منشورات المركز الجامعي تمارست-الجزائر، العدد 01، جانفي 2012، ص30.

³ - بوسكران فاطمة الزهراء، "أسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على دول الساحل الإفريقي"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أبريل 2017، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان، 2017، ص 04.

ويمكن تصنيف الهجرة إلى صنفين، شرعية "نظامية" أو غير شرعية "غير نظامية"، فتعني الهجرة الشرعية "هي الرحيل وترك الأهل والوطن بهدف البحث عن الرزق أو بحثاً عن ملاذ امن أو لتحسين الأوضاع الثقافية والعلمية للفرد، أو اللجوء الإنساني طلباً للأمن من التخويف والإرهاب أو الحروب والنزاعات"¹. لكن معظم الأدبيات ترجع أسباب الهجرة بشقيها إلى منطق التحليل الاقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد وتحليل التكلفة والعائد، وذلك حسب التصور الذي تتبناه النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، في حين تعددت الدراسات لترى أن التفسير الاقتصادي غير كاف². ويرى عدد من الباحثين بان ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أضحت من اكبر المعضلات الاجتماعية في هذا العصر، وذلك لما لها من انعكاسات سلبية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات، وأصبحت بذلك تؤثر على الأمن والاستقرار فيه، وقد تولدت عن هذه الظاهرة العديد من أوجه الجرائم أهمها ما يعرف بعصابات التهريب البشري³.

المطلب الثاني

النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

أولا النظرية الاقتصادية

تعتبر النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية متنوعة ومتعددة، بحيث تفسر ظاهرة الهجرة بالعوامل المرتبطة والمتصلة بالوظيفة والعمل، ويعد "أرنست رافينستين" صاحب نظرية تفسير ظاهرة الهجرة سنة 1885، وذلك من خلال وضعه لقوانين الهجرة في مقاله المعنون "قوانين الهجرة"، وذلك من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان، على أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث أن الظروف الاقتصادية السيئة والفقر تدفع الأفراد إلى ترك بلدانهم الأصلية والانتقال إلى بلدان أكثر جاذبية.

كما عمل بعض من المنظرين إلى السير على نفس نهج وطريقة "أرنست رافينستين"، لكن مع بعض الاختلافات الجزئية، حيث ركز "افيرت لي" سنة 1966 بشكل أساسي على عناصر الدفع، وأشار لي إلى وجود أربع عوامل رئيسية تحدد الهجرة، ويرتبط أول عاملين بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة

¹- قوي بوحنية و عصام بن الشيخ ، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية: دراسة حالة الجزائر"، المجلة الأكاديمية العربية ، الأكاديمية العربية بالدانمارك مع جامعة المستقبل باليمن ، العدد 10، 2011، ص 35.

²- إجلال رأفت ، المغتربون العرب في شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص10.

³- شوقي نذير، " واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست- الجزائر ، مجلة أفاق علمية ، منشورات المركز الجامعي تمنراست ، العدد 05، جانفي 2011، ص277.

لعوامل المسافة، العوائق السياسية، وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين، المعرفة بالبلاد المستقبلية بالهجرة والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل الهجرة.¹ ولقد حاولت النظرية النيوكلاسيكية أن تفسر الهجرة غير الشرعية في إطار علاقة العرض والطلب للسوق مع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من مناطق الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة بهدف زيادة الدخل، وبناء على هذه المقاربة فإن اقتصاديات الدول تتكون من قطاعين أساسيين، القطاع التقليدي الذي يتوفر على فائض في اليد العاملة، والقطاع العصري الذي يعمل على جذب هذا الفائض من اليد العاملة عن طريق توفير مناصب الشغل والرواتب المغرية.²

أما بالنسبة لنظرية التبعية في تحليلها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في بعدها الاقتصادي، ترى أن نمو طاقة الهجرة مرتبط بالوضع المحيطي للبلدان الفقيرة والنامية في إطار عالمي دائري تحتل البلدان الغنية الصناعية مركزه، حيث تعمل على امتصاص ثروات بلدان المحيط إلى حد تفجيرها واستغلالها اقتصاديا وسياسيا، وجعلها تباعة لها مما يحفز على الهجرة من بلدان المحيط في اتجاه بلدان وسط الدائرة أي الغنية صناعيا، الشيء الذي يمكنها بالاستفادة من الموارد البشرية الموفدة إليها في خدمة نموها الاقتصادي، لهذا فإن هذه النظرية تركز على علاقات التبعية بين نموذجين اقتصاديين متناقضتين بينهما فجوة كبيرة جدا ضفة شمالية متقدمة وضفة جنوبية متخلفة وتابعة.³

أما بالنسبة للنظرية البنيوية الذين يفسرون ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بعدها الاقتصادي، وهو هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة في عالم يتميز بالتوزيع غير العادل للثروات، إذ يرى "جون قالتون" البنيوي أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط، تنشأ بين هذه الأمم علاقات إمبريالية بنيوية حيث تعمل دول المركز على امتصاص ثروات دول المحيط والهيمنة عليها، مشيرا في هذه العلاقات الإمبريالية إلى مفهوم العنف البنيوي الذي يعني بدوره العنف غير مادي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من

¹ بوزاوي خليفة، الهجرة غير الشرعية دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أبريل 2017، المركز الجامعي أحمد زبانه غليزان، 2017، ص ص 05، 06.

² يحيواوي سهام، أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية: دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص.22.

³ المرجع نفسه، ص ص 22-23.

تحقيق ذواتهم، حيث يعرف هذا النوع من الأمم ذات التوزيع غير المتكافئ للثروات بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية أو الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية¹.

ثانيا النظرية السوسولوجية

تعتبر الهجرة غير الشرعية في هذه النظرية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع، ويكتسي هذا المفهوم جانبيين أساسيين هما: الأول يربط التغيرات بمعدل نسبة الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية، وفي هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية وكثافة السكان وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل، أما الجانب الثاني يربط بين الهجرة السرية والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي². وبناء على هذا فان الهجرة غير الشرعية تحدث وفقا لثلاثة أبعاد وهي:

(1) البعد الفردي: حيث تؤثر الضغوط النفسية الداخلية مباشرة على الفرد فتدفعه إلى سلوك الهجرة غير الشرعية.

(2) البعد الاجتماعي: نتيجة لوجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات، ترى أن الهجرة غير الشرعية سلوك مشروع يسد نقصا في الأيدي العاملة لدى بعض الدول الصناعية في مجال الخدمات والبناء والزراعة وبصفة عامة المهن الهامشية.

(3) البعد الظرفي: ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرض لها الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية يستحيل معها التفكير الحكيم واختيار السلوك السليم، والهجرة غير الشرعية وفق هذا المنظور تحدث بالتدرج، تبدأ بالاغتراب والإحساس بالعزلة والقهر في الثقافة المحلية، وتنطلق بمحاولات أولية تمر بردود أفعال مجتمعية قاسية (من جهة المجتمع يرد على السلوك بالعقاب ومن جهة أخرى عصابات متخصصة تثير العنف الاجتماعي)، حيث تتخللها تبادل مشاعر الحقد والكراهية والعدوانية بين الأطراف المشاركة فيها، وتنتهي بإضفاء وصمة الانحراف والإجرام على المهاجر غير الشرعي³.

¹ المرجع نفسه، ص ص.23-24.

² خديجة بتقة، السياسية الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص، 44.

³ المرجع نفسه، ص.45.

المطلب الثالث

الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي نحو المنطقة المغاربية

تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة جنوب الصحراء ومن الساحل الإفريقي، وتشير الدراسات الإحصائية أن أعدادهم تقارب 420000 مهاجر يتمركز أغلبهم في ولايات الجنوب، فحسب دراسة قام بها الباحث "نصر الدين حمودة"، لصالح مركز (CARIM) توصل إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى وليست أمنية- سياسية كما كان يعتقد، فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدراسة أن 73% من المهاجرين أجابوا بأن سبب الذي جعلهم يهاجرون هو سبب اقتصادي محض، لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم ثم في المرتبة الثانية هناك البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية 43,1% من الحالات، أما الفئة التي حلت في المرتبة الثالثة كانت أسبابها الأمنية والسياسية فتدهور الوضع الأمني حفز 4,3% فقط للهجرة نحو الجزائر، والأوضاع السياسية المتردية كانت سببا للهجرة أقل من 2% من المهاجرين فقط¹

وتعتبر الهجرة غير الشرعية بالرغم من كونها فرصة لتغطية النقص في اليد العاملة لدى المجتمعات المستقبلية لها، إلا أنها تشكل أحد الجوانب غير العسكرية المهددة للأمن فهي تؤثر على عدة مجالات بما فيها اقتصاد الدول، خاصة لدى دول المقصد أو العبور، ذلك أن الأمن الاقتصادي يشكل أحد أوجه الأمن الإنساني، حيث يتعلق الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة والأمن الوظيفي²، والفقر من بين آثار الهجرة غير الشرعية على اقتصاديات الدول التي من بينها الجزائر، كونها تشهد زيادة في حجم الهجرة من طرف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين، وتعاضم المشاكل الاقتصادية من خلال استحواذ هؤلاء المهاجرين على كثير من فرص العمل التي يحتاج إليها السكان الأصليين، ولذلك فهم يحدثون خلل في ميكانيزمات وآليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء والنظافة والحرف اليدوية وغيرها³.

¹ - Nacer-Eddine Hammouda. **La migrations irrégulière vers et à travers l'Algérie**. European university institute, (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008.

² خديجة عرفة محمد أمين، "الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"، جامعة نايف للعلوم الأمنية 2009، ص. 94، من الموقع الإلكتروني: <http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Books/Pages/Books>

³ رمضان حينوني "الهجرة غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تلمسان" شوهه يوم 17-04-2016 من الموقع الإلكتروني: <http://rihabalkalimah.cultureforum.net/t807-topic>

أصبح المهاجرون الأفارقة المتواجدون بالجزائر بصفة غير قانونية يشكلون قوة عاملة رخيصة يستفيد منها أصحاب المشاريع الاقتصادية خاصة في الجنوب الجزائري¹ ما جعلهم ينافسون الجزائريين على العديد من المهن خاصة في الولايات الجنوبية، كالعمل بالمطاعم، محلات الخياطة، الفلاحة، التلحيم وبورشات البناء، لذلك فإن أرباب العمل في الجزائر يميلون إلى هذه الفئة من المهاجرين مقابل أجور منخفضة، بالإضافة إلى تهريبهم من الالتزامات القانونية التي تفرض عليهم دفع بعض المبالغ المالية².

المطلب الرابع

التشريعات المغربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الجزائر نموذجاً)

بدأت الدول المغربية في تطوير قوانين تنظيم الهجرة، والحصول على التأشيرات والاقامة، وذلك لمحاربة الهجرة غير الشرعية، حيث قامت المملكة المغربية بتطوير قانون يتعلق بتنظيم الهجرة في نوفمبر 2003، أما تونس فقد سنت تشريعات جديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية التي تزايدت بشكل كبير في الآونة الأخيرة حيث صادق مجلس النواب التونسي في 27 جانفي 2015 على قانون جديد من شأنه أن يضع حداً للفراغ التشريعي، في مجال مقاومة الهجرة السرية إتماماً وتنقيحاً لقانون عدد 40 المؤرخ في 14 ماي 1974 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، كما تضمن المشروع تعديلاً لبعض فصول القانون بغرض ملائمة مع تطور التقنيات المعتمدة في إعداد الجوازات ومع بقية التشريعات ذات الصلة به وتوسع المشرع التونسي في تجريم كل الفواعل منظومة الهجرة غير الشرعية، مثل الأشخاص المهربين، والمساعدين في التهريب ويحدد مشروع القانون طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة السرية.

(1) الطائفة الأولى: وهم الفاعلين الأصليين للجرائم المقصودة وحجم الأشخاص الذين يقومون بالأفعال الأساسية التي تشكل الهجرة غير الشرعية أي الذين يقومون بالتهريب.

(2) الطائفة الثانية: وهم المشاركين وهم الفاعلين المساهمين في وقوع الجريمة بالمساعدة قد تكون سابقة للجريمة أو متزامنة معها أو لاحقة لها سواء بالفكرة أو التحضير أو التخطيط أو الإعداد المالي في مختلف مراحل التنفيذ، ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة السرية حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام المشروع الإجرامي.³

¹ KHADIJA ELmadamad , "les migrations et leurs droits au Maghreb ", MAROC: Casablanca, 2004, p 76.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001395/139531f.pdf>

² شوقي نذير، " واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"، شوهد يوم 2016/04/17. من الموقع الإلكتروني: <http://acharia.ahladalil.com/t1341->

³ محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الرابع، جانفي 2011، ص 265.

أما الجزائر وضعت في جوان 2008 إجراءات أكثر صرامة من السابق، فيما يتعلق باستقبال الأجانب وإمكانية البقاء في البلد، أي شروط الحصول على القامة كما قامت الجزائر بوضع قانون يجرم مغادرة أراضي البلد بشكل غير شرعي في مارس 2009، لكن المعدل المنخفض للتعاون والتنسيق بين الدول المغاربية زاد من صعوبة إيجاد طرق وأساليب فعالة في مواجهة التجارة والهجرة غير الشرعيتين، حيث تجدر الإشارة إلى تكرر حوادث مرور المهاجرين من الصحراء الإفريقية، عبر الحدود الجزائرية نحو المغرب متجهين إلى وجدة، حيث يتم القبض عليهم من طرف قوات الأمن المغربية وإعادتهم إلى الجزائر، لتقوم الجزائر بدورها بدفعهم إلى الخروج من البلد، حيث يعيدون المحاولة و يدخلون الجزائر متجهين إلى المغرب،¹ وذلك بالاعتماد على جماعات إجرامية تقوم بتهريب البشر من الساحل الإفريقي إلى دول المغرب العربي عامة وإلى الجزائر خاصة، فقد صادقت الدولة الجزائرية على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والذي اعتمده الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل بالنص على جريمة تهريب المهاجرين خاصة في ظل تزايد شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تم في القانون رقم 01/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل لقانون العقوبات، والذي تناول أحكامه مسألة القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني، وقبل هذا كان المشرع الجزائري قد تعرض إلى مسألة نقل المهاجرين من دولة أجنبية نحو الجزائر، أي عملية إدخال المهاجرين إلى الإقليم الجزائري، وهذا في القانون رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.²

اتخاذ القوانين الجديدة المتصلة بشروط دخول وإقامة الأجانب بالجزائر جاءت في وقت أين عززت الجزائر جهودها، من أجل تشديد الرقابة على الحدود، والتحكم في النشاطات والحركة عبر الحدودية، وفي هذا الإطار خصصت الجزائر مبلغا ضخما وصل إلى 3 ملايين دولار، من أجل عصرنه رقابتها وحمايتها الالكترونية، والتي أكملتها بطلب طائرات هليكوبتر للرقابة البحرية في الشمال والمناطق الجنوبية، بهدف التحكم في موجات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود.

ومن أجل التحكم في هذه الوسائل العصرية لمراقبة الحدود، بذلت الجزائر جهودا معتبرة لإعداد وتكوين القائمين عليها، فقد عملت على تكوين فرق أمن خاصة مهمتها مراقبة الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار قامت الجزائر باستحداث مكتب لمكافحة والوقاية وإدارة هذه الهجرة، وقد قام هذا المكتب بإنشاء 11 مركزا

¹ - مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على الأنظمة المغاربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2012، ص 43.

2 - بن نولي زرزور، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أفريل 2017، المركز الجامعي احمد زبانة غليزان، 2017، ص

إقليميا في كل ولاية من الولايات التي تعرف هذه الظاهرة وهي تلمسان شمال غرب الجزائر، تمناست، ورقلة جنوبا، مهمة هذا المكتب لا تتوقف عند ضرب خطوط وإجراءات القيام بهذه الهجرات غير الشرعية فحسب، ولكن أيضا الحد منها قبل انتشارها في إقليم الوطن، ولتحقيق هذه المهمة تم تكوين مجموعة مكونة من 1000 عون أمن، متخصصين في مكافحة شبكات الهجرة غير النظامية¹.

خاتمة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة أن حجم التحديات والتهديدات القادمة من الساحل الإفريقي والصحراء قد أصبح يشكل خطرا متزايدا على امن واستقرار دول المغرب العربي والصفة الشمالية للمتوسط ، حيث أصبحت التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية) مع التركيز على ظاهرة الهجرة غير الشرعية محل الدراسة التي أصبحت تُعنى بأهمية كبيرة من قبل الدول الكبرى والمقصد حيث أوضحت تتبني سياسات واستراتيجيات ثنائية وجماعية من اجل الوصول إلى أرضية صلبة لمعالجة هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها بسبب دورها العلائقي بتهديدات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة

حيث ترجع أسباب ظهورها إلى عدة أسباب أهمها اقتصادية وسياسية مع تصاعد بؤر التوترات المتزايدة في مناطق شديدة الفقر، والتي تشترك دولها في وضعية اقتصادية واجتماعية متشابهة، وتعد المنطقة الساحل الإفريقي من أكبر المناطق عرضة لعدم الاستقرار وتنامي ظاهرة التهريب وعمليات الاختطاف، وصعود النزاعات الإثنية والحركات الانفصالية، فضلا عن كونها أصبحت نقطة انطلاق للعديد من العمليات الانتحارية وتفاقم الصراعات المسلحة.

مما لاشك فيه أن أي دولة منفردة لا يمكنها مواجهة هذه التحديات لذلك لابد من تظافر جهود دول الإقليم مجتمعة على مستوى التنسيق أو على مستوى الإصلاحات الهيكلية لاقتصاديات هذه الدول فضلا عن ضرورة الإصلاح السياسي ، و إلا فإن نذر الانفجار هذه القنابل الموقوتة و تضافر عوامل الاحتقان و الانفلات الأمني ستقضي على هذه الدول ، يضاف إليه هجرة الكوادر و أصحاب الحرف من الشباب ما يؤثر سلبا على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية و السياسية .

فقد أصبح الأمن قضية شاملة تستدعي تضافر الجهود فيما بين جميع الدول المصدرة أو المستقبلة، حيث نجد أن منطقة المغرب العربي والساحل جنوب الصحراء يربط بينها علاقات مصلحة تعاونية، حيث

1 - قط سمير، الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2013، ص 15.

تسعى هذه الدول إلى محاولة التقليل من مخاطر تهديدات التي أصبحت مشتركة وعابرة للحدود ويصعب على كل دولة مجابهتها منفردة، وهذا نتيجة لمجموعة من التحولات التي طرأت على الساحة الدولية (العولمة، التطور التكنولوجي.. الخ) والتي زادت من حدتها أكثر صعوبة التحكم فيها أو توقعها نظرا لترباطها وشموليتها. ورغم المبادرات والسياسات المتبعة من قبل هذه الدول المعنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية محل الدراسة إلا أنها لم تنجح في القضاء عليها لافتقارها لسياسات مشتركة ذات طابع استراتيجي، مبني على أساس مصالح مشتركة وليست منفردة تقوم حساب الأخر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

(1) إجلال رأفت ، المغتربون العرب في شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008 .

ثانيا: المقالات

- (1) دوبي بنونة جمال، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والاسباب"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، منشورات المركز الجامعي تماراست-الجزائر، العدد 01، جانفي 2012.
- (2) قوي بوحنية وعصام بن الشيخ، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية: دراسة حالة الجزائر"، المجلة الأكاديمية العربية ، الأكاديمية العربية بالدانمارك مع جامعة المستقبل باليمن ، العدد 2011، 10 .
- (3) شوقي نذير، "و اقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تماراست- الجزائر ، مجلة أفاق علمية ، منشورات المركز الجامعي تماراست ، العدد 05، جانفي 2011.
- (4) محمد رضا التميمي ، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسية والقانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الرابع ، جانفي 2011.

ثالثا: المداخلات المقدمة للملتقيات العلمية

- (1) بوسكران فاطمة الزهراء، " أسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على دول الساحل الإفريقي "، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أفريل 2017، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان ، 2017.
- (2) بوزازي خليفة ، الهجرة غير الشرعية دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أفريل 2017، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان ، 2017.

(3) بن نولي زرزور ، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري ، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أفريل 2017، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان ، 2017.

(4) عقبوبي ميلود، "قراءة ابستمولوجية لمفهوم الهجرة غير الشرعية وأثره في تفسير الظاهرة سوسيوسياسية"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: واقع الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأثرها على الأمن الإنساني يوم 10 أفريل 2017، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان ، 2017.

(5) قط سمير، الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، 2013.

رابعاً: مذكرات الماجستير

(1) يحياوي سهام، أمنة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية: دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.

(2) خديجة بتقة، السياسية الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

(3) مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على الأنظمة المغاربية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2012.

خامساً: المواقع الالكترونية

(1) خديجة عرفة محمد أمين، " الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي"، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2009، ص.94، من الموقع الالكتروني: <http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Books/Pages/Books>.

(2) رضاني حينوني، " الهجرة غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست" شوهديوم 17-04-2016 من الموقع الالكتروني: <http://rihabalkalimah.cultureforum.net/t807-topic>

(3) شوقي نذير، " واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"، شوهديوم 17/04/2016. من الموقع الالكتروني:

<http://acharia.ahladalil.com/t1341->

سادساً: المراجع باللغة الأجنبية

01)- Nacer-Eddine Hammouda. **La migrations irrégulière vers et à travers l'Algérie**. European university institute, (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008.